مقالات تربوية

الترخيص لمزاولة مهنة التعليم

اتجاهاته- معاييره- متطلباته- أساليب تنفيذه

◙ إعداد: أ.د/ هاشم فتح الله عبد الرحمن
أستاذ أصول التربية.. كلية التربية.. جامعة المنيا..

◙ المستخلص

يعد الترخيص لمزاولة مهنة التعليم/التدريس حافزًا أ سا سيًا للمعلم، ويعكس جودة أدائه المهني وفق المعايير المهنية، كما أنه (الترخيص) يشكل تميزًا يعكس الاعتراف به معلمًا متميزًا بين زملاء المهنة، الأمر الذي من شأنه يؤدي إلى تفعيل قيمة التنافس الشريف بين المعلمين لسعيهم الدؤوب للحصول على الرخصة المهنية للمعلم.

ولذلك أكد د/ طارق شوقي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، على أهمية انتاج معلم حا صل على شهادة صلاحية مزاولة المهنة حتى يكون هناك انسجام مع أهداف التنمية المستدامة وتوجهات القيادة السياسية بالاهتمام بمنظومة التعليم والمعلمين وبناء الانسان المعاصر.

وتو صلت هذه الورقة إلى اقتراح مجموعة من المتطلبات المهنية لمزاولة مهنة التعليم في م صر على ضوء بعض الخبرات الأجنبية.

Abstract

The license to practice the teaching profession is a basic incentive for the teacher, and reflects the quality of his professional performance in accordance with professional standards, and it (licensing) constitutes a distinction that reflects recognition of him as a distinguished teacher among colleagues in the profession, which would lead to activating the value of honest competition between teachers for their relentless pursuit of On the teacher professional license.

Therefore, Dr. Tariq Shawqi, Minister of Education and Technical Education, stressed the importance of producing a teacher who has a certificate of validity to practice the profession so that there is harmony with the goals of sustainable development and the directions of political leadership to pay attention to the education system and teachers and build contemporary man.

This paper reached to suggest a set of professional requirements to practice the education profession in Egypt in the light of some foreign experiences.

◙ أولاً. تقديم :

يعد الترخيص لمزاولة مهنة التعليم أحد أهم الخطوات التي تؤدي إلى تنمية المعلمين مهنيًا وتطويرهم وتجديد فكرهم لمواكبة التوجهات العالمية والتغييرات التربوية الحادثة في المجتمع؛ وذلك حتى لا يؤدي إلى حدوث انطفاء مهني لهؤلاء المعلمين انطلاقا من أن الترخيص يعمل على ضبط جودة منظومة التعليم وضمان نوعيتها من خلال أحد عناصرها المهمة وهو المعلم الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة العمل على تقويم المعلمين دوريًا للتأكد من متابعاتهم الجديد في مجال تخصصهم الأكاديمي وتطويرهم مهنيًا وتربويًا.

ومن الأهمية بمكان، فإن الرخصة المهنية للمعلم (لمزاولة مهنة التعليم) تعد حافزًا أساسيًا للدلالة على مستوى حاملها (المعلم) وهي بالضرورة تعكس جودة آدائه المهني

وفق المعايير المهنية، كما أنها تشكل تميزًا يعكس الاعتراف به معلمًا متميزًا بين زملاء المهنة داخل وخارج المؤسسة التعليمية (المدرسة) الأمر الذي من شأنه يؤدي إلى تفعيل قيمة التنافس الشريف بين المعلمين لسعيهم الدؤوب للحصول على تلك الرخصة المهنية، وهذا من شأنه يضيف للمدرسة بعدً مهما وهو أن هناك ممارسات حقيقية للمعايير المهنية التي لابد بالضرورة أن تؤدي إلى نواتج تعلم جيدة والارتقاء بالمخرجات التعليمية للمتعلمين.

ولذلك، أكد الدكتور/ طارق شوقي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني على أهمية إنتاج معلم حاصل على شهادة صلاحية مزاولة المهنة، ولأهمية هذه الرخصة المهنية، فقد جاء مؤتمر تطوير منظومة شهادة الصلاحية لشاغلي وظائف التعليم المنعقد يوم الثلاثاء ٨ أكتوبر ٢٠١٩ بالأكاديمية المهنية للمعلمين حتى يكون ذلك انسجامًا مع أهداف التنمية المستدامة وتوجهات القياد السياسية بالاهتمام بمنظومة التعليم والمعلمين وبناء الانسان المعاصر لإنتاج عضو هيئة تعليم (مدرس) ذي رسالة مهنية متطور يقدم تعليمًا ابتكاريًا لبناء مجتمع معرفي ريادي عالمي.

سعت هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الأسئلة البحثية الآتية:

- ما مفهوم الترخيص لمزاولة مهنة التعليم وأهم اتجاهاته وأهدافه؟
- ما دواعي الاهتمام بالترخيص لمزاولة مهنة التعليم؟
- ما أهم معايير منح الترخيص لمزاولة مهنة التعليم؟
- ما أهم المتطلبات المقترحة للترخيص لمزاولة مهنة التعليم في مصر على ضوء بعض الخبرات الأجنبية؟

◙ ثانيًا. مفهوم الترخيص لمزاولة مهنة التعليم :

إن الاهتمام بالمعلم يعني ضرورة الاهتمام باختياره وإعداده وتكوينه وتنميته أثناء وقبل الخدمة مما يعني حتمية تمهين وظيفة التعليم باعتبارها الركيزة الأساسية لإصلاح وتطوير النظام التعليمي، حيث معيار المسؤولية في تكوين المهنة يعتمد على شرطين :

الأول حرية المهنة، والآخر تقنين ظروف عملها، وما يتطلبه هذا التقنين من إصدار تشريعات تجدد مسؤولية المعلم وتوفر السياج القانوني الذي يضمن الاعتراف بالمهنة ومنع ممارستها على غير المؤهلين لها حيث إذا لم يكن التوظيف ناجحًا فسيكون من الصعب بل من الضرر أن تفرض أيه عقوبة على أي مدرس غير كفؤ أو غير مؤهل.

واقترنت ممارسة العديد من المهن بما أطلق عليه الترخيص لمزاولة المهنة كما هو الحال في مجال الطِب والمحاماة والهندسة وغيرها، حيث يعد امتلاك الحد الأدنى من كفاءة الأداء المهني شرطا ضروريًا لممارسة المهنة من أجل حماية المستفيد من الممارسين غير الأكفاء وكان ذلك الأثر البالغ والإجراءات والضوابط التي سوف تستخدم الترخيص في ميدان التربية باعتباره العملية التي بمقتضاها يسمح لفرد "ما" بمزاولة التعليم/التدريس والاستمرار فيه.

الترخيص لغةً: يعرف الترخيص لغة (رخّص) له في الأمر سهله ويسره
ترخص في الأمور : اخذ فيها الرخصة .
الرخصة : التسهيل في الأمر والتيسير .
وهي "إذن" تبيح به الحكومة لحامله مزاولة عمل ما .

والترخيص اصطلاحًا يعني : العملية التي يسمح بموجبها لفرد ما لاختياره لممارسة مهنة التعليم .

يقصد بالرخصة في مجال التربية : السماح لشخص ما لممارسة مهنة التدريس من قِبَل جهة أو هيئة ذات مصداقية تقوم بتقييم أداء المعلمين في ضوء مجموعة من المعايير التي تتفق ومتطلبات تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية للنظام التعليمي، وذلك بالتأكد من أن المعلمين المتقدمين للحصول على الرخصة لديهم المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لمهنة التدريس وفق درجات متباينة تتوزع في ضوئها مستويات المعلمين ومستوى الرخصة الحاصلين عليها التي تبدأ من الحد الأدنى المقبول وإلى أقصى حد ممكن بحيث يجوز للمعلم أن يتجاوز الحد الأقصى، في حين لا يسمح له بمزاولة المهنة إذا قل عن الحد الأدنى.

والترخيص لمزاولة المهنة هو: شهادة صلاحية أو وثيقة تصدر للفرد على أساس الانتهاء لتقييم الأداء بنجاح ويحتفظ بها دلالة على التطوير المهني، وهو معيار قياسي لمهارات التدريس وتطبيقاتها التي تستهدف الإجازة لمزاولة مهنة التدريس .

كما عرفه (الكندري) (٢٠٠١)، بأنها العملية التي يضمن بمقتضاها النظام التعليمي امتلاك المعلمين للحد الأدنى من المهارات والمعارف والمواصفات المطلوبة للعمل في مهنة التعليم.

ومما هو جدير بالذكر أن هذه الرخصة إنما هي ناتج عملية الترخيص للتأكيد على امتلاك المعلم (المعلمين) الحد الأدنى من الكفاية المهنية (العلمية والتربوية) حتى يسمح له/لهم بممارسة التدريس، حيث تتمثل الكفاية المهنية للمعلم في امتلاك الحد الأدنى من المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم العلمية والتربوية

وتعرفه (نسرين عبد الحكيم عبد الفتاح)، أنه العملية التي تمنح من خلالها هيئة ما (الإذن) لشخص قام باستيفاء (متطلبات محددة)، والتي تمثل الحد الأدنى من الكفايات، ويتم من خلالها إقناع المستفيدين بأن هذا الفرد يمتلك مقومات تثبت نجاحه وكفاءته.

ويعرفه (أسامة ماهر حسين) بأنه امتلاك الحد الأدنى للكفاية المهنية لمهنة التعليم، ويعد شرطا ضروريًا لممارسة المهنة من أجل حماية المستفيدين من الممارسين غير الأكفاء.

فالترخيص (إجازة) مهنية دائمة ومؤقتة تؤهل الحاصل عليها من مزاولة العمل بمهنة التعليم في ضوء مؤهلاته المهنية والعلمية وفي ضوء معايير مهنية محددة لمدة زمنية محددة ثم يتم بعدها التجديد له.

كما يُعد وثيقة عمل، تتبناها جهة رسمية يزاول بموجبها المعلم المهنة لمدة خمس سنوات بطريقة مؤقتة ثم يجدد له بعد استيفاء المتطلبات المهنية المطلوبة.

فهذا الترخيص اعتراف من جانب الجهة المانحة بكفاءة المعلم والتصريح له بمزاولة المهنة لمدة معينة يمكن تجديدها بعد فترة حتى لا يحدث للمعلم الانطفاء المهني.

◙ ماذا يقصد برخصة المعلم :

يقصد بها التصريح الرسمي لمزاولة مهنة التدريس التي تعتمد على استيفاء المعلم لمتطلبات ومعايير تحددها هيئة رسمية، وتعتمد على معايير الجودة وترتبط بالمعايير القومية.

فالترخيص لمزاولة / مهنة التعليم / احد أهم المتطلبات الأساسية لضمان جودة أداء المعلم، وضمان نوعية تعليمية عالية الجودة للطلبة من خلال :

- الحرص على إلا يلتحق بهذه المهنة إلا معلمون قادرون على الممارسة الواعية المهنية الفاعلة.
- حفز الملتحقين بالمهنة على النمو المهني الذاتي المستمر / والتنمية المهنية عامةً.
- ترسيخ مكانة للمهنة تليق بها مما قد يزيد من دافعية العناصر الجيدة للالتحاق بها والحرص على الاستمرار بها والتمسك بأخلاقياتها.

◙ متى بدأ الترخيص بمزاولة مهنة التعليم :

أكد كل من جاسم الكندري وهاني فرج (٢٠٠١) على أن بدايات التوجه للترخيص لمزاولة مهنة التعليم للمعلمين ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية من بدايات القرن الـ (١٨) حيث كان هناك نقص كبير في عدِد المعلمين في بعض التخصصات مما دعا إلى الاستعانة بمعلمين غير مؤهلين يتم إجازتهم وفقا للسلطة المحلية بالولاية بعد اجتيازهم بعض الاختبارات غير المهنية، وكان يتم في أحيان أخرى قبول المعلمين بدون اختبار مما زاد من مشكلة عدم كفاءة المعلمين وضعف مؤهلاتهم، الأمر الذي مهد لوضع نظام ترخيص متكامل لمزاولة المهنة ولكن المدقق لبدايات إلترخيص لمزاولة مهنة التعليم والمتتبع لتاريخ الفكر التربوي الإسلامي يجد أن هناك شروطا ومستويات وضعت لمن يمارس مهنة التعليم منها :

١ . الحصول على المؤهل العلمي المناسب .
٢ . الأهلية للتدريس .
٣ . التفرغ للتدريس .

ولنتناول كل عنصر من العناصر السابقة بشيء من التفصيل :

١. الحصول على المؤهل العلمي المناسب :

الدارس لتاريخ الفكر التربوي الإسلامي يجد أنه لم تكن توجد درجات علمية تمنحها مؤسسة علمية لمن أتم دراسته العلمية بالمعنى الذي نعرفه اليوم، وإنما كان الطالب يتلقى العلم زمنًا طويلا، فإذا أنِسَ في نفسه القدرة على التصدر للعلم، أعلن ذلك بين زملائه وشيوخه فتعقد له حلقة من العلماء يجلس الطالب في صدرها ويتعرض لجدل العلماء ومناقشاتهم فإذا تأهل أجاز له شيخه بالتدريس، بمعنى إذا استطاع المدرس الجديد أن يَثبُتَ أمام النقاش والأسئلة التي كانت تصل أحيانًا إلى درجة التحدي، وإذا وُفق في الإجابة عنها وإقناع الذين تحلقوا حوله ، فإنه حينئذ يستطيع أن يستمر في عمله ويواصل التدريس، ولا حرج عليه بعد ذلك أن يزل أو يهفو ما دام قد اجتاز العاصفة الشديدة التي كانت تهب ضد المدرسين في أول عهدهم بهذا العمل، أما إذا عجز في جلسته الأولى عن إقناع التلاميذ والإجابة عن أسئلتهم، فإنه حينئذ عليه أن يعود إلى حيث كان طالبًا، يتلقى العلم في مجالس الشيوخ، وهذا يعد تقويمًا ذاتيًا.

ومما هو جدير بالذكر، أن المؤهل كان يطلق عليه (إجازة علمية) في هذه الفترة، وهناك شروط لمانح الإجازة العلمية مِنها :

أ . أن يكون مانح الإجازة عارفا بموضوعه (التخصص العلمي الدقيق) وعرف عنه أنه من العلماء الذين يعتمد عليهم، وأن يكون من أهل الثقة في العلم ويتميز بالموضوعية بما تحمله من (نزاهة وحيادية).

ب . أن يكون طالب الإجازة من طلاب العلم المجدين وأن يثبت جدارته للتعليم، ولا تمنح الإجازة إلا لمن هو أهل لها من طلاب العلم.

يتضح من ذلك، أن التمكن العلمي واهتمام المفكرين التربويين المسلمين بالمستوى العلمي للمعلم من الشروط المهمة لمزاولة المهنة، وقد نادي السيد وزير التعليم بضرورة العودة إلى نظام الترخيص لمزاولة المهنة حيث يقول : وقد يكون اقتراح نظام لترخيص مزاولة مهنة التدريس توضع له شروطه ومواصفاته والقسَم الذي يؤديه المعلم والميثاق الأخلاقي الذي يلتزم به ويحاسب في ضوئه، ويراعي فيه تحديد المرحلة التعليمية التي يعمل بها، والتدقيق فيمن سيتم اختيارهم لمهنة التدريس بحيث لا تصبح تلك المهنة لكل من يريد، ولكنها تكون فقط ممكنة لمن يستطيع أمرًا واجبًا، وتتضمن شروط مزاولة المهنة فترة اختبار كافية يتقرر بعدها صلاحية المرشح لمزاولة هذه المهنة النبيلة.

مما سبق يتضح لنا أن الفكر التربوي الإسلامي اشترط ضرورة حصول المعلم على المؤهل العلمي (الإجازة العلمية) لممارسة مهنة التعليم لكونه مقومًا أساسيًا لها، وأحد أهم متطلبات الترخيص لمزاولة مهنة التعليم.

٢. الأهلية للتدريس :

أي يكون المعلم كفؤًا وأهلا له ويتمتع بكفاءة عالية، وقد تحددت الأهلية للمهنة بالشروط الآتية :

أ . الطاقات والقدرات الخاصة، نظرًا لأن الأفراد يتفاوتون فيما بينهم في الذكاء والقدرات الخاصة (العامل العام والعامل الخاص) فمعنى ذلك أن تتطلب المهنة حدودًا معينة من هذه الطاقات والقدرات لا بد من توفرها، فتوفر مثل هذه الطاقات والقدرات المختلفة (جسمية وعقلية) يمثل القاعدة الأساسية في استطاعة كل فرد واستعداده للقيام بعمل ما أو الالتحاق بمهنة معينة، وعلى ذلك فإنها تمثل أحد المعايير المهمة لمنح الترخيص لمزاولة مهنة التعليم.

ب . الكفاية المهنية، حيث كل من يتقدم لعمل ما وخصوصًا العمل في مهنة التعليم لابد أن يكون كوّن عن هذا العمل أو المهنة لنفسه صورة متمثلة في الكفايات التي يجب أن يمارسها والتي تكون متعلقة بطبيعة عمله .

جـ . الصفات الشخصية والمزاجية، فالصفات الشخصية تضفي على صاحبها نجاحًا في عمله وعلى قدرته على التكيف والتعايش مع ظروف هذا العمل (المهنة) ومتطلباته، فالصفات الشخصية مثلا كالمثابرة والنظام والدقة والطموح والأمانة والرغبة الأكيدة في المحافظة على العمل وتطويره وحب التعاون والمنافسة الشريفة المقرونة بالحرص على الوصول إلى المستوى الأفضل والقدرة على العيش بسلام مع الآخرين.

د . الاهتمام، يعد الاهتمام دليل ارتباط مناسب بين الفرد وموضوع اهتمامه ويساعد الاهتمام على القدرة على التكيف والنجاح في الأداء ومعرفتنا باهتمام الفرد يساعدنا على التنبؤ بمقدار ما يصيبه من سعادة في العمل الذي يختار له.

وإذا دققنا في الفكر التربوي الإسلامي نجد ما يؤكد هذه الأهلية في التدريس حيث يرى "العلموي" أنه يتعين على طالب العلم (المعلم باعتبار ما سيكون) ألا ينتصب للتدريس حتى تكمل أهليته ويشهد له به صلحاء مشايخه .. وقد ذكر "العلموي" أن من تصدر قبل أوانه فقد تصدى لهوانه .

وكان أولياء الأمور يسألون "ابن سحنون" عن المعلمين الذين يتولون تعليم أبنائهم، وأيهم أفضل في تعليم صبيانهم، فكانت شهادة "ابن سحنون" بمثابة شهادة إعداد للمعلم، وكان رأي "ابن سحنون" لا يجامله فيه لأنه استشير وعليه أن ينطق الحق، لهذا كان لابد للمعلم أن يظهر باستمرار مستواه العلمي والخلقي حتى يشيد "ابن سحنون" بصفاته بين الناس الذين يسألون عن المعلمين في ذلك العصر.

ويشير "زين الدين العاملي" إلى الأهلية في التدريس فيطالب بأن يكون المعلم مؤهلا مهنيًا، لهذا وضع شرط الأهلية للتدريس، فذكر أنه يجب ألا ينتصب للتدريس ـ المعلم ـ حتى تَكمُلَ أهليته ويشهد له به صلحاء مشايخه.

و "ابن جماعة" أكد ذلك بأنه ألا ينتصب (المدرس) للتدريس إذا لم يكن أهلا له ولا يذكر المدرس من علم لا يعرفه سواء اشترطه الواقف أم لم يشترطه، و"الإمام الغزالي" يقول: ألا ينتصب لهذا المنصب العلمي الخطير إلا بعد أن يستكمل عدته (مدة إعداده) ويشهد له بذلك أفاضل أساتذته وكبار علماء عصره أو بلدته على الأقل.

و"ابن خلدون" يرى أن صناعة التعليم تستلزم بعض الشروط منها وجوب المعلم القدير والعلم السبق، أو المادة (الفن – الصناعة) التي تعلم والراغب للعلم. أما "المغراوي" فيرى بأنه لا يؤذن له (للمعلم) بالتعليم/التدريس إلا بتزكية مُرضِيَة وثبوت أهليته.

ومما سبق يمكن استنباط شروط الأهلية للتدريس من خلال آراء المفكرين المسلمين وهي شهادة الأساتذة صلحاء مشايخهم مشايخه، والتزكية بالتدريس، ونوعية العلوم التي يدرسها، واستكمال مدة إعداده، والتأكد من ثبوت أهليته، والمعرفة بالعلوم التي يدرسها.

٣ـ التفرغ للتدريس:

إن مقتضى الوظيفة الاجتماعية لمهنة التعليم يتطلب التفرغ الخالص للتحصيل والاستزادة وعدم صرف الوقت والجهد بأمور أخرى، ويُذكر أن الفقيه التربوي كان يدرك أن العمر قصير والعلم بحر لا ينضب، وتحصيله يستلزم الاستزادة المستمرة والإنسان مهما أعطي العلم من الوقت والجهد، فلا يمكن أن يصل إلى قراره (أي عمقه).

وأكد "ابن سحنون" أنه لا يستطيع المعلم أن يقوم بمهامه التربوية على أكمل وجه إلا إذا تفرغ للتدريس، لذلك .. (يلزم المعلم الاجتهاد وليتفرغ له أي للتدريس، حتى يتمكن من متابعة الصبيان في دروسهم وتأديبهم)، لهذا اشترط "ابن سحنون" في المعلم أن يكون متفرغا تفرغا كاملا لعمله وينصرف طيلة النهار الدراسي إلى رعاية طلابه .. فعليه كما يقول "ابن سحنون" أن يتفرغ لعمله، لا يقوم بعمل آخر إلا متى شعر أنه يؤدي مهمته التعليمية والتربوية على أكمل وجه لأنه المسئول الأول والأخير أمام الآباء في تعليم أبنائهم.

ووضح "القابسي" أنه يجب على المعلم أن يعطي الوقت الكافي والعناية اللازمة لتحصيل العلم، كما يحظر على المعلم أن يخرج لقضاء حاجته الخاصة أو واجباته الشخصية في الأوقات التي هي من حق الطلاب، كما لا يجوز أن ينشغل عن الصبيان إلا أن يكونوا في وقت لا يعارضهم فيه، فلا بأس يتحدث وهو في ذلك ينظر إليهم يتفقدهم.

ويرى "زين الدين العاملي" أنه لا يجوز للمعلم أن يشتغل بما سوى العلم، كالبحث عن الرزق وتأمين المعاش (الراتب ـ الدخل) أو بما يحقق للنفس وللبدن رغباتهما وثرواتهما فذلك

يبعد عن الهدف ويكون المرء قد تخلى عن الخاصية الأساسية للعلم التي هي الإخلاص له والعمل به .

نخلص من ذلك إلى أن من يزاول مهنة التعليم يجب عليه :
١ . ألا ينتصب (يتصدر) لهذا المنصب العلمي الخطير إلا بعد أن يستكمل عدته ويشهد له بذلك أفاضل أساتذته وكبار علماء عصره أو بلدته على الأقل .
٢ . أن يتفرغ لِلتعليم ولا يشرك بعمله الشريف هذا عملا آخرًا لأن بعض المعلمين كانوا يزاولون أعمالا أخرى غير ذلك.

يمكن أن يستنبط مما سبق قاعدة إسلامية وهي مراقبة المعلم الله سبحانه وتعالى في تعليم التلاميذ فعليه رعايتهم وتفقدهم وقت تعليمهم ولا يمارس عملا آخر يعوقه عن تقديم خدمته السامية للتلاميذ .

وعليه، تقتضي المحافظة على المعلم الكفء، ضرورة الترخيص لمهنة التدريس، بمعنى أن يدخل المعلم إثناء الخدمة في اختبارات ومقابلات دورية، فإن ثبت أنه يتقدم علما ومعرفة ومهارة وخلقا (تنمية مهنية) يُجدَّد له، وإلا فلا لأن ذلك من شأنه أن يحافظ على مهنة التدريس وتقدمها، في المقابل يتطلب ذلك رفع شأن المعلم ماديًا وأدبيًا، لأننا لا يمكن أن نطلب من المعلم كل شئ ونحمله مسؤولية كل شيء، ولا تعطيه ما يكافئ عمله، وعليه، فإن الأمن التربوي هو البنية الأساسية الحقيقية لجمع ألوان الأمن الاجتماعي، ولهذا، فإن التربية الرشيدة هي الضمان الوحيد للأمن بجميع ألوانه وأشكاله.

وبهذا فإن مهنة التعليم من أَجَلّ وأشرف المهن لما لها من أثر كبير وأهمية عظمة في بناء الإنسان وتأهيله لحمل الأمانة؛ فمهنة التعليم تسعى إلى بناء وتكوين شخصيات صادقة متفانية في خدمة وطنها والنهوض في شتى ميادين الحياة، لما لها تأثير عظيم على حاضر الأمة ومستقبلها.

◙ ثالثًا. اتجاهات الترخيص لمزاولة مهنة التعليم

هناك اتجاهان للترخيص لمزاولة مهنة التعليم

◙ الاتجاه الأول : الاتجاه التقليدي

يتمثل هذا الاتجاه بالترخيص القائم على الاختبارات المقننة والمقابلة الشخصية، إذ يعتمد الترخيص للمعلمين في هذا الاتجاه على اجتياز الاختبارات التي تضعها المؤسسات التعليمية المسؤولة عن الترخيص للمعلمين، وما يليها من مقابلات شخصية.

وجوهر هذا التوجه هو أن اجتياز المعلم للاختبارات المعدة هو دليل على معرفة

المعلم للمهارات الأساسية، وهو ما يعد كافيًا للمعلم لمزاولة مهنة التعليم.

◙ الاتجاه الآخر: الاتجاه القائم على الأداء [المهني]

نظرًا لأن الاتجاه التقليدي تقيس الجوانب المعرفية فقط ولا يقيس ما يؤديه المعلم من اداءات داخل غرفه الصف مما أدى إلى ظهور هذا التوجه الحديث الذي يعد أحد أساليب التقييم الصفية التي تعد من أجل قياس كفاءة المعلم في الجوانب المهنية في أدائه، وتشمل: إنجازات الطلاب والملاحظة المنظمة ونماذج من أعمال المعلم وكذلك تحضير الدروس ومراقبة مستوى تحصيل الطلاب .

وهذا يعكس أن ملاحظات الطلاب ورؤاهم هي المرآة التي تعكس جودة أداء المعلم ومقدرته (كفاءته) على تحقيق أهداف المقرر الذي يقوم بتدريسه وتحقيق العائد ونواتج التعلم الجيدة المتعلقة بالجوانب المعرفية والقيامية.

◙ رابعًا. دواعي الاهتمام بالترخيص المهني للمعلم في مصر لمزاولة مهنة التعليم

إذا كان المجتمع الآن تجاوز مرحلة العولمة وعصر ما بعد المعلومات ودخل مرحلة جديدة تسمى بالثورة الصناعية الرابعة ..واستتبع ذلك تغييرات في مسؤوليات المعلم؛ فلم يعد ناقلا للمعلومات، بل أصبح فيلسوفا ومفكرًا وباحثًا إجرائيًا، كما أصبح المعلم له أدوار تتفق والعصر الرقمي الذي يتعايش معه الآن، التي منها دوره في تفريد التعليم وتنمية مهارات التفكير العليا لدى الطلاب، حيث تفرض هذه التحديات على المعلم أن يقوم بدوره في تعليم الطلاب كيف يفكرون تفكيرًا ناقدًا وتنمية المهارات الحياتية لدى الطلاب كاتخاذ القرار ونقد الذات وتطوير القدرات وتعزيز القرارات وإدارة الوجدان وغيرها. واستخدام وإدارة تكنولوجيا التعليم ومهارة دعم الاقتصاد المعرفي وإدارة قدرات الطلاب.

وعليه فإن من مبررات ودواعي الاهتمام بالترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم ما يتعلق بأوجه القصور ومحاولة تطوير منظومة التعليم حيث أكد محمد محمد غنيمي سويلم أن المتتبع لحركة الواقع التعليمي أو المنظومة التعليمية في مصر يلاحظ أن المناخ التعليمي يشوبه عدد من المظاهر السلبية التي أثرت على دور المعلم التعليمي والتربوي مما تفرض ضرورة إعادة النظر في برامج تكوين الطالب المعلم، كما تفرض ضرورة التأكيد على قضية مهنة التدريس والترخيص لمزاولة المهنة، بحيث لا يسمح بمزاولة المهنة إلا لمن أعِدّ وكوّن لها أعدادًا وتكوينًا جيدًا ومن أهم تلك المظاهر السلبية:

١ . تدني المكانة الاجتماعية للمعلم، وقلة استئثار مهنة التعليم باهتمام كثير من الناس وتقديرهم وإقبالهم، حيث عانت المهنة إهمالا اجتماعيًا لفترة طويلة تاريخيًا، وقد أكد ذلك أ.د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم الأسبق، أنه لابد من الاعتراف بأن المعلم قد أهمل كثيرًا، وتعايش المجتمع طويلا مع الأوضاع السيئة التي يعيش فيها وقد تظاهر المجتمع بأنه يوفي المعلمين حقوقهم وأجورهم، وهم بدورهم تظاهروا بأنهم يؤدون عملهم، هذا التظاهر المتبادل أدى إلى ضعف نتائج العملية التعليمية.

٢ . افتقاد النظام الحالي لقبول الطلاب بكليات التربية الأسس والأساليب الموضوعية التي يمكن من خلالها توافر الخصائص المعرفية والمهارية والانفعالية في الطلاب المقبولين، وهذا أكدت عليه متطلبات الترخيص في كل الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا وانجلترا واليابان والسنغافورة.

٣ . قصور برامج تكوين وإعداد المعلم بكليات التربية حيث لا يسهم البرنامج الحالي في تحقيق التنمية المستمرة للمعلم بعد التخرج ومزاولة مهنة التعليم على النحو المطلوب، وذلك حتى لا يتعرض المعلم لما يسمى بالانطفاء المهني ومما هو جدير بالذكر، أن الحكومة المصرية – كما ذكر محمد سويلم بدأت مؤخرًا توجيه الاهتمام لقضية الترخيص المهني لمعلمي مدارس التعليم قبل الجامعي حيث صدر القانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧ لتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتنص المادة (٧٤) من القانون على أنه يشترط للتعيين ابتداء في إحدى وظائف التعليم المشار إليها في المادة (٧٠) من هذا القانون، أو

للترقية للوظائف الأعلى أو ما يعادلها على النحو الوارد في هذا الباب توافر شروط شغلها والحصول على شهادة الصلاحية لشغل الوظيفة واجتياز التدريب والاختبارات التي تعد لهذا الغرض.

ونصت المادة ٧٥ من القانون على أنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين لتتولى مسؤولية منح شهادات الصلاحية والترخيص للمعلمين.

وبهذا أصبحت الأكاديمية المهنية للمعلمين هي الجهة المسئولة عن الترخيص المهني للمعلمين في مصر.

ومن دواعي الترخيص لمزاولة مهنة التعليم أن (الترخيص) يعد سندًا قانونيًا للمعلم في ممارسته للمهنة من أجل حماية المستفيد من الممارسين غير الأكفاء، الذين لم يصرح لهم بممارسة المهنة.

وكذلك من أهم تلك الدواعي لما للترخيص من إيجابيات تعود على مكانة المهنة في المجتمع حتى يتم الارتقاء بها ومنها:

١ . الحرص على ألا يلتحق بمهنة التعليم إلا المعلمون الأكفاء القادرون على الممارسة المهنية الفعالة.
٢ . تحفيز المعلمين الملتحقين بالمهنة على النمو المهني الذاتي المستمر .
٣ . ترسيخ مكانة مهنة التعليم والتأكيد على أنها ليست مهنة من لا مهنة له، أو أنها مهنة يسيرة يمكن القيام بها دون دراسة مسبقة مما يزيد من دافعية العناصر الجيدة الالتحاق بها والحرص على الاستمرار فيها والتمسك بأخلاقياتها .
٤ . أن التعليم مهنة بالمعنى الكامل للكلمة كالطب والهندسة، والمهنة تعني الفرد المتخصص والعمل المتخصص بوجه عام

◙ خامسًا. أهداف الترخيص لمزاولة مهنة التعليم :

حددت هالة الجلاد مجموعة من أهداف الترخيص لمزاولة مهنة التعليم يمكن توضيحها على النحو التالي :

١ . الارتقاء بمهنة التعليم من خلال اختيار أفضل الكوادر البشرية ليس فقط لسد العجز، دائمًا، وإنما لإيجاد فرص وظيفية قائمة على مبدأ المنافسة معتمدة على كفاءة المعلم وليس عمره الزمني.
٢ . التأكيد على التأصيل القانوني لمهنة التعليم، وعمل المعلم بما تتضمنه المهنة من سند قانوني، وهو حماية المواطن من العناصر غير الكفؤه (من غير الأكفاء) من المعلمين، كما أن الاعتماد المهني يؤكد على الجانب الأخلاقي فإنه بمثابة ضابط للضمير المهني، ورادع للمعلم، بمعنى أنه إذا ارتكب المعلم عملا يخل بشرف المهنة أو يؤدي إلى ضرر واضح يمكن حرمانه من ممارسة المهنة بعدم تجديد الترخيص له، كما أن وجود ترخيص قانوني مبني على مستوى وأساس فني سليم، يسمح للفرد بمزاولة المهنة التي ينتمي إليها. يعد السبيل الأمثل لتعرف حقيقة مستوى الأفراد المتعامل معهم، كما يمنع أدعياء المهنة والدخلاء عليها من العمل في مجالها.
٣ . تأكيد التمكن من أداء المعلم من خلال الاهتمام في المقام الأول بالقدرات والمهارات الفعلية، فمن الطبيعي أن يحد من انتشار الشهادات لنيل الوظيفة فقط، لأن الأفراد سوف يهتمون بتنمية قدراتهم في المقام الأول، ومن هنا يضمن تمكن المعلم من أدائه المهني بكفاءة.

٤ . مواكبة المستجدات في مفهوم التعليم والتعلم، فمما لا شك فيه أن الترخيص لمزاولة مهنة التعليم يكون هو السبيل لتحقيق هذه التطلعات، وتحقيق مبدأ التعلم مدى الحياة لمواكبة كل جديد .

٥ . تقديم تغذية راجعة عن نواحي القصور في مؤسسات إعداد المعلم، وبالتالي فإن تطبيق الترخيص لمزاولة مهنة التعليم يعد مساهمة فعالة في الاختيار الدقيق للطالب، الذي يلتحق بإحدى كليات التربية والتأكيد على ضرورة اجتياز مجموعة من الاختبارات من أجل مزاولة مهنة التعليم مما يجعله دائمًا يسعى للتحسين والتطوير المستمر، بالإضافة إلى إعادة النظر في بعض برامج إعداد المعلم التي لا تعطي الصورة المأمولة من التأهيل المميز لخريجيها.

٦ . الاستجابة للتحديات المصاحبة للثورات المعرفية والتكنولوجية المتلاحقة، وعليه فمنح المعلم رخصة مزاولة المهنة وإلزامه بتجديدها كل فترة يؤدي بالمعلم إلى تجديد معلوماته ومعارفه، ومواكبة المستجدات التكنولوجية من أجل الإطلاع على كل جديد في مجال مهنته في ظل معطيات التغييرات المعرفية المتلاحقة

٧ . مواكبة تطور أدوار المعلم ومسؤوليته، فبعد منح المعلم رخصة مزاولة المهنة استجابة لظهور الأدوار الجديدة للمعلم، فقد أصبح دوره نوعًا من التوظيف الهدف والتقني في عصر التكنولوجيا فائقة التطور، وعصر المعلوماتية، فالتعليم لم يعد مقصورًا على آليات التدريس إذ تحول أكثر فأكثر إلى آليات التعلم، وتركز الجهد الفاعل في حقل التدريس على المتعلم أكثر من المعلم .

٨ . التأكيد على مبدأ التعلم مدى الحياة؛ فالتعليم أصبح مطالبًا بتخريج نوعية جديدة من المتعلمين لا تحوز فقط على المعرفة، وإنما المفترض أن تكون قادرة على تطوير وتنمية معارفها ومهاراتها بصفة مستمرة، لذلك من المهم أن يدرك المعلم أن ما هو مناسب اليوم يمكن أن يكون غير مناسب في المستقبل .

٩ . الارتقاء بمخرجات مهنة التعليم

١٠ . إلزام المعلم بكل المعايير الخاصة بمهنة التعليم.

١١ . وضع برامج تدريبية (تنموية) ذات جودة عالية قبل وأثناء الخدمة.

١٢ . التعليم المستمر والمفاضلة بين المتقدمين لمزاولة مهنة التعليم قبل الخدمة.

ومن هنا تتضح أهمية منح المعلم ترخيصًا مقننا لمزاولة مهنة التعليم بما يتضمنه من البحث الدائم عن فرص للتنمية والتطوير، والتقييم الذاتي في ظل كل ما هو جديد، وكذلك المقدرة على تحديد المسار الذي يريد أن يتخذه في تطوره المهني.

◙ سادسًا. معايير الترخيص لمزاولة مهنة التعليم :

تستند معايير الترخيص لمزاولة مهنة التعليم على مجموعة من القواعد الأساسية حددها فيصل الطنيجي على النحو التالي :

القاعدة المعرفية : وتتضمن امتلاك المعلم لأهم المعارف المرتبطة بتخصصه ومواكبته لما يستجد من تطورات تخص مجال عمله، والتعامل بمرونة مع كل جديد، حتى يكون متقنًا الجانب التخصصي العلمي الأكاديمي وملمًا به إلمامًا كافيًا.

المهارات التربوية: وتشمل استيعاب استراتيجيات التخطيط والتنفيذ لمهام العملية التعليمية ومهارات وخطط التقويم، وكذلك تحديد احتياجات الطلاب، وذلك في ضوء الأهداف التعليمية الخاصة بالمقررات الدراسية، وتصنيف تلك الأهداف والتخطيط

للاختبارات واختيار أساليب التدريس المناسبة لمراعاة الفروق الفردية لدى الطلاب واختيار الأنشطة والوسائل التعليمية المناسبة الملائمة لذلك واختيار أساليب التقويم المناسبة واستخدام مبادئ (تعديل السلوك واستخدام مهارات التواصل اللفظية المناسبة ووضع خطط علاجية لمواجهة نواحي القصور ومواضعه في المواقف التعليمية.

أخلاقيات المهنة : حيث أن مهنة التعليم تحكمها مجموعة من الأخلاقيات التي لا يمكن للمعلم تجاوزها والتعامل مع جميع عناصر العملية التعليمية بدونها حتى يكون استيعاب تام بأخلاقيات المهنة.

ويقترح علي أحمد مدكور مجموعة من أسس الترخيص المهنية للمعلم تتمثل في:

- وجود معايير معتمدة لاختيار طلاب كلية التربية .
- التدقيق في إمكانية امتلاك المعلم للمهارات المعرفية والتكنولوجية والاستفادة منها في المواقف التعليمية .
- ضرورة الالتزام بأخلاقيات مهنة ممارسة التعليم وتقاليدها وسلوكياتها.
- اجتياز الاختبارات الدورية أثناء الخدمة وتطوير تلك الاختبارات بصفة مستمرة .

كما أن هناك معايير أخرى لمنح رخصة مزاولة مهنة التعليم/التدريس، وهي معايير نموذجية يعتد بها في منح المعلمين رخصة مزاولة مهنة التعليم في كثير من الدول وهي:

المعيار الأول : أن يفهم المعلم ويدرك المفاهيم والأدوات الرئيسية للبحث والفروع المعرفية التي يقوم بتدريسها، وإن يكون قادراً على صنع خبرات تعلم تجعل هذه الجوانب من المادة الدراسية ذات معنى للطلاب .

المعيار الثاني : أن يفهم المعلم كيف يتعلم الطلاب وينمون وأن يكون بمقدوره توفير فرص تخدم النمو العقلي والاجتماعي والشخصي

المعيار الثالث : أن يفهم المعلم كيف يختلف الطلاب في مداخلهم إلى التعلم ويصنع الفرص التدريسية التي تلائم المتعلمين المقبولين .

المعيار الرابع : أن يفهم المعلم ويستخدم عديداً من الاستراتيجيات التدريسية لتشجيع الطلاب على تنمية مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات والأداء .

المعيار الخامس : أن يستخدم المعلم فهم الدافعية والسلوك الفردي والجماعي لخلق بيئة نعلم تشجع التفاعل الاجتماعي الايجابي والانخراط النشط في التعلم الدافعيه الذاتية

المعيار السادس : أن يستخدم المعلم المعرفة بأساليب الاتصال الفعالة اللفظية وغير اللفظية والاتصال بالوسائط لتشجيع البحث والتعاون والتفاعل الدائم في الفصل .

المعيار السابع : أن يخطط المعلم للتدريس بناء على معرفة موضوع المادة الدراسية والطلاب والمجتمع المحلي وأهداف المجتمع .

المعيار الثامن : أن يفهم المعلم ويستخدم استراتيجيات التقييم التقليدية وغير التقليدية لتقويم وضمان التنمية العقلية المستمرة للمتعلمين .

المعيار التاسع : أن يكون المعلم ممارساً متأملا أو متدبراً يقيّم باستمرار تأثير اختياراته وأفعاله على الآخرين ويسعى بنشاط إلى فرص النمو المهني .

المعيار العاشر : أن يشجع المعلم العلاقات مع زملاء المدرسة وأولياء الأمور ومنظمات المجتمع الأكبر لدعم تعلم الطلاب .

وقد أشار محمد مدبولي إلى قائمة بمواصفات خريجي برامج إعداد المعلمين وفقاً لمعايير إتحاد دعم المعلمين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية InTASC وهي قائمة معايير

معتمدة من لجنة قطاع كليات التربية وهي تصلح لمستوى البكالوريوس والدبلوم العام يمكن عرضها على النحو التالي:

١. يفهم المعلم كيف ينمو المتعلمون ويتعلمون، ويدرك أن أنماط التعلم والنمو تختلف بشكل فردي داخل وعبر المجالات المعرفية واللغوية والاجتماعية والعاطفية والجسدية ، ويصمم وينفذ خبرات تعلم ملائمة ومتحدية.
٢. يستخدم المعلم فهم الاختلافات الفردية والثقافات والمجتمعات المتنوعة لضمان بيئات تعليمية شاملة تمكن كل متعلم من تلبية المعايير العالية.
٣. يعمل المعلم مع الآخرين لإنشاء بيئات تدعم التعلم الفردي والتعاوني ، وتشجع التفاعل الاجتماعي الإيجابي والمشاركة النشطة في التعلم والتحفيز الذاتي.
٤. يفهم المعلم المفاهيم الأساسية وأدوات البحث وبنية التخصص (التخصصات) التي يقوم بتدريسها ويخلق خبرات تعلمية تجعل هذه الجوانب من الانضباط متاحة وذات مغزى للمتعلمين لضمان اتقانها المحتوى.
٥. يفهم المعلم كيفية توصيل المفاهيم واستخدام وجهات نظر مختلفة لإشراك المتعلمين في التفكير الناقد والإبداع وحل المشكلات التعاونية المتعلقة بالقضايا المحلية والعالمية الأصيلة.
٦. يتفهم المعلم ويستخدم طرقا متعددة للتقييم لإشراك المتعلمين في نموهم ومراقبة تقدم المتعلم وتوجيه عملية اتخاذ قرار المعلم والمتعلم.
٧. يخطط المعلم للتدريس الذي يدعم كل طالب في تحقيق أهداف تعليمية صارمة من خلال الاعتماد على مجالات المحتوى والمناهج والمهارات متعددة التخصصات والتربية ، وكذلك معرفة المتعلمين وسياق المجتمع.
٨. يفهم المعلم ويستخدم مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التعليمية لتشجيع المتعلمين على تطوير فهم عميق لمناطق المحتوى وارتباطاتهم ، وبناء مهارات لتطبيق المعرفة بطرق ذات معنى.
٩. يشارك المعلم في التعلم المهني المستمر ويستخدم الأدلة لتقييم ممارسته / ممارساتها باستمرار ، وخاصة آثار خياراته / تصرفاته على الآخرين (المتعلمين والأسر وغيرهم من المهنيين والمجتمع) ، وتكييف الممارسة لتلبية احتياجات كل متعلم.
١٠. يبحث المعلم عن أدوار وفرص قيادية مناسبة لتحمل مسؤولية تعلم الطلاب ، والتعاون مع المتعلمين والأسر والزملاء وغيرهم من المتخصصين بالمدارس وأعضاء المجتمع لضمان نمو المتعلم والنهوض بالمهنة.

◙ سابعًا. متطلبات الترخيص لمزاولة مهنة التعليم وفقًا لبعض الخبرات الأجنبية:

لا يعني انتهاء الطالب المعلم من دراسته بأحد معاهد المعلمين (كليات التربية) أنه يستطيع التدريس مباشرة، بل ينبغي عليه أن يحصل على ترخيص بالتدريس في ولاية معينه وفي مرحلة تعليمية معينة وفي كل ولاية تطلب من معلميها أن يستوفوا الوصول إلى مستويات معينة من الإعداد العلمي والمهني، بأن التنمية المهنية إجبارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وترتبط بالحصول على ترخيص مزاولة المهنة وتجديده أثناء العمل للحصول على درجة الماجستير في التربية.

وتختلف الهيئة التي تصدر تراخيص المعلمين للعمل من ولاية لأخرى، ولكنها في الغالب أما أن يكون مجلس التعليم في الولايات أو إدارة التعليم في الولاية، وتقوم الهيئة التشريعية

بحكومة كل ولاية بوضع معايير / مقاييس ومتطلبات الترخيص تلك التي يتم تناولها على النحو التالي في بعض الولايات، ثم إقتراح مجموعة من المتطلبات على ضوء هذه الخبرات الأجنبية للترخيص لمزاولة مهنة التعليم في جمهورية مصر العربية.

◙ في كاليفورنيا California

لتحديد الترخيص يتطلب :

١ . الدرجة الجامعية الأولى من جامعة معترف بها .
٢ . الحصول على برنامج إعداد المعلم .
٣ . المهارات الأساسية .
٤ . اجتياز اختبار الولاية .
٥ . تطوير مهارات اللغة الإنجليزية والقراءة .
٦ . أن يجتاز المتقدم دورة عن دستور الولايات المتحدة الأمريكية .

◙ وفي ولاية أوكلاهوما

يتطلب الحصول على الترخيص نجاح المعلم في اختبارات لقياس كفاءاته التدريسية، وقيام المعلم بالتدريس لمدة عام تحت الاختبار تحت إشراف لجنة تضم ثلاثة أعضاء أحدهم مدرس له خبرة طويلة، والثاني من العاملين بالإدارة التعليمية والثالث أستاذ بكلية التربية، وحتى يمنح الترخيص لا بد أن تقرر اللجنة الثلاثية أن المعلم قد أظهر خلال فترة عمله (تحت الاختبار) معرفة ومهارات وقدرات تدريسية، ويبدأ المعلمون بترخيص تجريبي أو مؤقت وهو صالح للفترة من ثلاث إلى ست سنوات، وأن كانت بعض الولايات تشترط تجديد الترخيص كل خمس سنوات.

◙ في ولاية تينسي Tennessee

لتحديد الترخيص يتطلب :

١ . الحصول على أعلى درجة علمية في مادة التخصص .
٢ . التربية الميدانية .
٣ . الحصول على الدرجة الجامعية الأولى من مؤسسة معتمدة.
٤ . الحصول على معدل تراكمي لا يقل عن ٢,٥ ـ ٤ لكل أعمال السنة.
٥ . أداء مقبول في اختبارات مبادئ التعلم والامتحان القومي للمعلمين .

◙ في ولاية كنتاكي Kintaky / Kentucky

لتحديد الترخيص يتطلب :

١. الحصول على درجة الماجستير .
٢. إكمال برنامج السنة الخامسة في برنامج إعداد المعلم .

◙ في ولاية ميتشجان Michigan

يتطلب الترخيص الشروط الآتية :

١. يشترط الحصول على الدرجة الجامعية الأولى.
٢. الرغبة في تدريس مادة محددة.
٣. الحصول على شهادة بإكمال عدد محدد من الساعات المعتمدة في المقرر الدراسي المطلوب الحصول على ترخيص للتدريس فيه

٤. لا تشترط الخبرة في مجال التدريس قبل الدخول للبرنامج .
٥. يشترط أن يحصل الفرد على سنة دراسية كمنحة دراسية

◙ في ولاية أركانسيس Arkanas

يتطلب الترخيص لمزاولة مهنة التعليم:
١. الحصول على الدرجة الجامعية الأولى.
٢. إكمال برنامج معتمد لإعداد المعلم.
٣. الحصول على معدل (٢,٥) في برنامج إعداد المعلم .
٤. اجتياز الاختبار المعرفي للمعلمين

◙ متطلبات الترخيص في كندا :

في ولاية كولومبيا Columbia، يتطلب الترخيص لمزاولة المهنة ما يلي :
١. إجادة اللغة الإنجليزية أو الفرنسية لمعلمي اللغة الفرنسية
٢. إتمام ما لا يقل عن أربع سنوات من الدراسة بعد المرحلة الثانوية
٣. إتمام برنامج تربوي بعد الدرجة الجامعية الأولى .
٤. أن يكون المتقدم لائقا أخلاقيا لمهنة التدريس .
٥. خبرة حديثة في مجال التدريس .

◙ في ولاية أونتاريو Ontario

يتطلب الترخيص لمزاولة مهنة التعليم ما يلي :
١. إتمام ثلاث سنوات على الأقل بعد الثانوية في كلية معترف بها .
٢. إكمال سنة بنجاح في معهد لإعداد المعلمين.
٣. تقديم طلب لكلية المعلمين للحصول على الترخيص بعد دفع الرسوم الإدارية للطلب وإحضار خطاب يضمن عدم ارتكاب جرائم (حسن سير وسلوك).

◙ متطلبات الترخيص في استراليا

يتطلب الترخيص لمزاولة مهنة التعليم / التدريس ما يلي :
١. شهادة جامعية، بالإضافة لدبلوم تربوي من جامعة أو معهد معتمد .
٢. أو شهادة جامعية معتمدة من ولاية أخرى .
١. أو شهادة جامعية من دوله أخرى معترف بها من تلك الدولة .
٢. خبره (٤٥) خمسة وأربعون يومًا في تعليم الطلاب .

◙ متطلبات الترخيص في سنغافورة

بالنسبة للجامعيين، أن يكون المتقدم حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى في التخصص، وغير الجامعيين، الالتحاق ببرامج أو دورات تعده ليكون معلمًا

اجتياز المقابلة الشخصية تلك التي تقيس الجوانب الآتية :
١. مدى طموح المتقدم وشغفه للالتحاق بالمهنة .
٢. مهارات التواصل والاتصال مع الآخرين .
٣. قياس الإبداع والابتكار لدى المتقدم .
٤. الثقة بالنفس والصفات القيادية، القدوة الجيدة.

◙ متطلبات الترخيص لمزاولة مهنة التدريس في اليابان : Japan

من أهم متطلبات هذا الترخيص في اليابان :

١. اجتياز اختبارات تحريرية تعليمية .
٢. اجتياز اختبارات في طرق التدريس (مادة التخصص) .
٣. اجتياز المقابلة الشخصية بدرجة مقبولة.
٤. اجتياز الاختبارات الأدائية .

ثم وضعت اليابان نظامًا جديدًا للترخيص لمزاولة مهنة التعليم ، قُسّم لعدة مستويات هي:

المستوى الأول ـ الإجازة أو الترخيص العادي :

مدة الرخصة (١٠) عشر سنوات يجدد بعدها، ويشمل هذا ثلاثة أنواع من التراخيص هي:

١. الترخيص التخصصي، ويشترط درجة الماجستير للحصول عليه
٢. الترخيص العادي، ويشترط الدرجة الجامعية الأولى أو ما يعادلها.
٣. الترخيص الثانوي، دبلوم عال أو ما يعادله

المستوى الثاني ـ الترخيص الخاص :

ومدة الرخصة (١٠) عشر سنوات، ويمنح عاده لأصحاب الكفاءة من غير المعلمين والذين اجتازوا اختبار القبول الذي تعده وزارة التربية والتعليم.

المستوى الثالث ـ الترخيص المؤقت :

ومدته ثلاث (٣) سنوات .

◙ متطلبات الترخيص لمزاولة مهنة التعليم في كوريا الجنوبية

يتوجب على الراغبين في العمل بمهنة التعليم الحصول على إجازة للتعليم من خلال الخضوع (المثول) لاختبارين أساسين هما :

- الأول: اختبار الدخول إلى برامج إعداد المعلمين .
- الثاني: الاختبار الوطني لتوظيف المعلمين الذي يعده ويطبقه المعهد الكوري للمناهج والتقويم الذي يتضمن مهارات وقدرات مختلفة ومعايير خاصة بمهنة التدريس . وبعد حصولهم على الترخيص يتم توظيفهم وتثبيتهم في الخدمة حتى سن الثانية والستين سنة

◙ متطلبات الترخيص لمزاولة مهنة التعليم في ماليزيا :

يتم انتقاء أفضل المعلمين للعمل في مهنة التدريس بشروط منها :

أن يكون من خريجي البرامج الأكاديمية المعتمدة من قبل هيئة التقييم والاعتماد الماليزية، حتى يمكن لهم الترخيص بالعمل في مجال التدريس ثم يواصل المعلمون بعد التحاقهم بالعمل في مهنة التدريس حضور دورات وبرامج تدريبية لرفع وتنمية مستوى معارفهم وقدراتهم ومهاراتهم في كافه الجوانب الأكاديمية والمهنية والإدارية .

◙ متطلبات الترخيص لمزاولة مهنة التعليم في فرنسا :

لمنح الترخيص لمزاولة مهنة التعليم في فرنسا يجب على المرشحين الحصول على الدرجة الجامعية الأولى، ثم اجتياز سلسلة من الاختبارات التنافسية في مجال التخصص وفي مجال

التخطيط للتدريس، والمعلمون الذين يجتازون تلك الاختبارات بنجاح يصبحون مؤهلين للتدريب بأجر لمدة عام، وفي نهاية العام يتم إخضاعهم لاختبار اللجنة المركزية المشرفة على المعلمين .

لا يتم منح الترخيص لمزاولة مهنة التعليم للمعلم إلا بعد استيفاء كل هذه المتطلبات

◙ متطلبات الترخيص لمزاولة مهنة التعليم في كندا

بصفة عامة، فإن المؤهلات الأساسية لطالبي شهادة مزاولة المهنة تتمثل في أن المعلم المرشح يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

١. الحصول على شهادة جامعية مقبولة أو مؤهل كلية معادلة لها أو مؤهلات تكنولوجية
٢. اجتياز برنامج للإعداد المهني التربوي بنجاح .
٣. الخلو من الأمراض العقلية والجسدية وخصوصًا مرض السل

وهناك مجموعة من التشريعات لمنح الترخيص لمزاولة المهنة في كندا حيث صدر قانونان في ولاية أونتاريو بكندا منذ النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين هما :

أ . قانون كلية المعلمين في اونتاريو وفق قانون التعليم لسنة ١٩٩٦ وإجراءاته رقم ١٨٤ لسنة ١٩٩٧.
ب . قانون جودة الفصل الدراسي لسنة ٢٠٠١، وقد أكد اعترف هذا القانون بأن الجودة والدوافع نحو التدريس والقيادة تمثل نقاط حرجة لأي تحسين تربوي .
جـ . قانون المعلم المعدل المسمى بأداء الطالب وقد تضمن هذا القانون ما يلي :
١. مؤهلات المعلمين : وتضمن معلومات عن متطلبات مؤهلات المعلمين وواجباتهم
٢. خطط تعليم المعلمين : وتضمن تفصيلا لخطة التعليم فيما يجب أن تتضمنه .
٣. تقويم أداء المعلمين : تحديد للإجراءات والمعايير والعمليات والنماذج لتقييم الأداء .

ومن خلال عرض وتناول تلك المتطلبات المهمة وفق خبرات بعض الدول الأجنبية، أمكن اقتراح مجموعة متطلبات خاصة بالمعلم الذي يتقدم للحصول على رخصة مزاولة مهنة التعليم يمكن أن تنسجم مع ثقافة المجتمع المصري - إذا روعيت القوى والعوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية والأيدولوجية - حتى يمكن الارتقاء بالمكانة المهنية للمعلم وبالتالي تحقيق جودة العملية التعليمية وهي:

- الحصول على الدرجة الجامعية الأولى لخريجي كليات التربية، بالإضافة إلى دبلوم تربوي لغير التربويين، ويفضل أن يكون هذا الخريج من كلية تربوية معتمدة (أثناء التحاق الطالب بها وحتى تخرجه منها)، حيث أقرت ذلك ماليزيا وسنغافورة واليابان وكوريا الجنوبية.
- اجتياز دورة عن الالمام بدستور جمهورية مصر العربية كما أقرت ذلك ولاية كاليفورنيا (بدستور الولايات المتحدة الأمريكية) حتى يكون المعلم على وعي كامل بهذا الدستور وخصوصًا ما يتعلق بالمواد التي تناولت التعليم وجودته والإنفاق عليه وغير ذلك.
- الحصول على معدل تراكمي من خلال السنوات الأربع من جيد إلى ممتاز.
- الحصول على درجة الماجستير: إما في التخصص الأكاديمي مع الدبلوم التربوي، أو ماجستير في التربية.

- أن يكون لديه الرغبة والميول والاتجاهات الإيجابية نحو مهنة التدريس، بالإضافة إلى طموحاته وشغفه للالتحاق بالمهنة، وذلك من خلال تطبيق مقاييس الاتجاه والميول نحو مهنة التعليم/التدريس.
- أن يجتاز (بجدارة) الاختبارات والامتحان القومي للمعلمين وهو ما يسمى بكادر المعلم.
- الإلمام بلغة ثانية بجانب اللغة الأساسية.
- الإلمام بميثاق شرف المعلم بمواده المختلفة وتفعيل القسم المتعلق بأداء العمل المهني والحفاظ على أسرار المهنة.
- أن يكون المتقدم للحصول على الترخيص لائقًا أخلاقيًا حتى يمكن وتنمية القيم الأخلاقية لدى المتعلمين ، وهذا يمكن أن يتم من خلال الحصول على شهادة حسن السير والسلوك.
- أن يكون المتقدم للحصول على الترخيص لمزاولة مهنة التعليم متمتعًا بالثقة بالنفس وبصفات قيادية.
- اجتياز مجموعة من الاختبارات التحريرية في مجال التخصص مع المقابلة الشخصية واختبارات أداتية في مجال طرائق التدريس إدارة الوقت وإدارة الموقف التعليمي إدارة الصف.
- الخلو من الأمراض النفسية والجسدية والعقلية مصداقا لقول الله تعالى "إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ (٢٦)" (سورة القصص)، أي يكون متمتعًا بالقوة العقلية والجسدية بالإضافة إلى تمتعه بقيمة الأمانة إذ سيكون أمينًا على عقول التلاميذ وقلوبهم وفكرهم حتى لا يتعرضوا للغزو الفكري.

◙ ثامنا. شروط وإجراءات منح الترخيص لمزاولة مهنة التعليم

هناك مجموعة من الشروط والإجراءات لمنح الترخيص لمزاولة مهنة التعليم من أهمها:

١ . وجود مؤسسة تربوية أكاديمية تتولي شئون الترخيص والإشراف عليه.

٢ . تصميم دليل من قبل المؤسسة المعنية بالأمر، لتحديد المتطلبات اللازمة للتقدم للحصول على الترخيص لمزاولة مهنة التعليم، وكذلك تحديد الوثائق الرسمية اللازمة.

٣ . اختبارات تتصف بالتميز من حيث البناء والتطبيق .

٤ . وجود هيئة للتدريب متطورة مسئولة عن النمو المهني للمعلم الذي لم يستطع الحصول على رخصة مزاولة مهنة التعليم من أول مرة، وذلك من خلال تصميم منهج تدريبي استكمالي للمعلمين لضمان الكفاءة المهنية وقدرة المعلم على اجتياز الاختبار في المرة الثانية.

٥ . اجتياز البرامج والدورات والاختبارات التي تحددها الهيئة المانحة للترخيص بنجاح.

٦ . خلو السيرة الذاتية للمتقدم للالتحاق بمهنة التعليم من أي عقوبات جنائية سابقة أو انحرافات سلوكية لا تتفق مع أخلاقيات المهنة ومسؤولياتها.

٧ . يمنح المتقدم ترخيصًا مؤقتًا إذا كان حاصلا على الدرجة الجامعية الأولى من كليات التربية (النظام التكاملي) أو حاصلا على دبلوم عام في التربية إن كان من خريجي كليات غير التربية (النظام التتابعي) شريطة ألا يقل تقديره عن جيد.

٨ . تحديد مدة بشهادة الصلاحية، وعلى كل معلم التقدم لتجديدها خلال العام الأخير من صلاحيتها.

٩ . وفي حالة عدم قيام المعلم بتجديد الترخيص وفق الفترة الزمنية المحددة لذلك، أو إذا لم يستوفِ الشروط اللازمة للتجديد، فإنه يمنح ترخيصًا مقيدًا لمدة عام لا يحصل خلاله على أي علاوات أو ترقيات، على أن يكمل متطلبات الترخيص خلال ذلك العام، فإن لم يستطع فإن الشهادة التي يحملها تصبح منتهية.

◙ تاسعًا. ملامح رخصة مزاولة مهنة المعلم في بعض الدول المتقدمة وأهم متطلباتها : في الدول المتقدمة

ومما هو جدير بالذكر، أنه إذا اتضح من تقييم المعلم كل ٣ أو ٥ سنوات أن مستواه يقل أو لا يهتم بتنمية نفسه مهنيًا حتى لا يحدث له انطفاء مهني، سيتم سحب الرخصة منه، ويحرم من العمل في التعليم نهائيًا .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية :

يتحدد نظام رخصة مهنة التدريس على النظام القائم في كل ولاية أمريكية على حدة، وتتنوع البرامج والمعايير طبقا للقواعد التي يضعها كل مجلس تعليم محلي، وتتضمن :

متطلبات الحصول على رخصة معلم متطلبات أساسية كما يلي :

الحصول على الدرجة الجامعية الأولى، واجتياز تدريب التأهيل لمهنة التدريس، واجتياز اختبار معياري، وتدريبات أثناء الخدمة والحصول على درجة الماجستير التي تعتمد على الأداء التدريسي للمدرسين ذوي الخبرة.

وفي اليابان :

هناك ثلاثة مستويات لرخصة المعلم كما يلي :

رخصة مدرس ابتدائي، رخصة مدرس متوسط، رخصة مدرس ثانوي عالي، ويحصل عليها المعلم بعد أن يتم دراسته لمدة أربع سنوات في الجامعات التي بها كليات تربوية، ولكن يجب أن يجتاز المعلم بعد تخرجه اختبارات غاية في التنافسية تعقد من قبل وزارة التعليم في مادة اللغة اليابانية ومادة تخصصه الأكاديمي للحصول على وظيفة معلم في إحدى المراحل التعليمية .

وتعتمد التنمية المهنية للمعلم في اليابان على المعايير التالية :

- تدريب المعلمين وفقاً لدرجة خبراتهم، تنمية مفهوم التدريب الذاتي للمعلم.
- تقويم المعلم المستمر عن طريق المقابلات الشخصية والاختبارات العملية والحكم على المعلم القادر على التدريس وتدريب المعلمين على المستجدات الملحة .

◙ عاشرًا. فئات التراخيص لمزاولة مهنة التعليم :

تصنف فئات التراخيص لمزاولة مهنة التعليم/التدريس وفقاً لخبرات وقدرات المعلمين، وقد كانت تجربة الولايات المتحدة الأمريكية بدءًا من ثمانينات القرن العشرين في هذا المجال على النحو التالي:

في ولاية تنسي Tennessee

الرخصة B: وهذه رخصة مؤقتة تعطي لمن يستوفون جميع متطلبات الترخيص، ولكن لم تحققوا الحد الأدنى من الدرجات المطلوبة في اختيار الترخيص للمعلمين، وتحدد مرة واحدة

الرخصة D (الترخيص المؤقت للمتدربين) : الترخيص لمدة سنة واحدة ويمنح للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى، وانضموا لبرامج إعداد المعلم الذي يشترط التدريب وتجدد مرتان :

الترخيص الأَوَّلِي : يصدر الترخيص لمدة خمس سنوات للذين انهوا الدرجة الجامعية الأولى والبرنامج المعتمد واجتازوا اختبارات لترخيص وتجدد أكثر من مرة .

ترخيص المعلم المحترف: تصدر الرخصة لمزاولة المهنة لمن تجاوز ثلاث سنوات خدمة في التعليم، واجتاز الاختبارات المعدة للترخيص، ويحدد كل ١٠ سنوات .

وفي ولاية مسيسبي Mississippi

أصدرت هذه الولاية قانونًا لتنظيم وتطوير التعليم في عام ١٩٨٢ شمل عدة جوانب من التنمية المهنية ورخصة المهنة، وطبقت الرخصة على النحو التالي :

- رخصة المعلم لمدة عام تمنح للطلبة المنضمين لبرامج التربية في المؤسسات التعليمية، وهذه إلرخصة غير قابلة للتجديد، حيث تمنح وفق ضوابط من ضمنها أن يكون الطالب حاصلا على معدل تراكمي معين في البرنامج الدراسي، يتم بعد ذلك تحويل الطالب المعلم إلى :

أولًا: نوع Class A : عند حصوله على الدرجة الجامعية الأولى، واجتياز الاختبارات الموضوعية التي تشمل جوانب التدريس والمادة التخصصية (العلمية الأكاديمية)، وهذا النوع يمنح للمعلم لمدة خمس (٥) سنوات قابلة للتجديد لكن له شروط هي: أن يكون لديه خبرة محددة في مجال الوظيفة. ولدية عدد من الشهادات التي تثبت أن المعلم انخرط في عدة برامج التطوير المهنية.

ثانيًا . النوع الثاني Class AA

توجب هذه الرخصة ضرورة تحقيق المتطلبات السابقة (ClassA) وأن يكون حاصلاً على درجة الماجستير في التربية، وتكون صالحة لمدة خمس (٥) سنوات قابلة للتجديد، والحصول على شهادات في برامج التطوير المهني .

ثالثًا . النوع الثالث Class A AA

تتطلب نفس الشروط السابقة (Class AA)، ولكن بالإضافة إلى حصول المعلم على درجة علمية تخصصية في المجال وهي شهادة التخصص في التربية أو التخصص المطلوب أن يشغل الوظيفة فيه .

رابعًا . النوع الرابع : Class AA AA

يحصل المعلم على هذه الرخصة إذا حصل على شهادة الدكتوراه في التربية، وتتطلب استيفاء نفس شروط الرخصة Class A AA لتجديدها بعد خمس (٥) سنوات

لاحظ الباحث من خلال عرض هذه الأنواع والنماذج لترخيص مزاولة العمل في مهنة التعليم، أنها موجودة في الواقع الفعلي في الدول الغربية وإنها مفعلة ويؤخذ بها ، وهذا أدى إلى تقدم الأنظمة التعليمية وتجويدها؛ فجودتها تعتمد على حسن اختيار المعلم وجودته .

يكشف كل أحمد محمد غانم ونجوى يوسف جمال الدين الواقع المرير لمهنة التعليم على أنه لا يوجد في مصر حتى الآن نظام مفعل لمنح تراخيص مزاولة مهنة التعليم التدريس وفقا لما هو موجود وتطبق في الكثير من بلدان العالم، برغم من أن المعايير القومية للتعليم في مصر قد تضمنت معايير أداء المعلمين واستخدامها لتحسين وتقويم الأداء في مجالات التخطيط وإدارة حجرة الدراسة والتقويم المهني .

وقد تم أنشاء الأكاديمية للمعلمين بالقرار الجمهوري رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٠٨، وذلك يعد صدور القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون التعليم والذي نص على إنشاء هيئة عامة تسمى الأكاديمية المهنية للمعلمين، تكون لها الشخصية الاعتبارية العامة، وتتبع وزير التعليم ويكون مقرها الرئيس مدينة القاهرة ولها إنشاء فروع في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

وأهم مسؤولياتها :

١ . إعداد ومراجعة معايير التنمية والترقي للمعلمين والمشرفين والعاملين في مجال التعليم بصفة مستمرة .
٢ . اعتماد مقدمي برامج التنمية المهنية وجميع خدمات التدريب وإجراء الاختبارات
٣ . إجازة الشهادات للمعلمين ومنح شهادة الصلاحية لشغل الوظيفة
٤ . دعم البحوث والدراسات في المجالات التربوية والتعليمية وتشجيع الاستفادة بنتائجها

ومن أهم القوانين المنظمة للأكاديمية :

١ . قانون ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ ينظم كادر معلمي التربية والتعليم .
٢ . القرار الجمهوري ١٥٦ لسنة ٢٠٠٧ ، ينظم كادر معلمي الأزهر الشريف
٣ . القرار الجمهوري ١٢٩ لسنة ٢٠٠٨ لتنظم الأكاديمية المهنية للمعلمين وتحديد مسئولياتها.

◙ حادي عشر : أهم المؤشرات الايجابية في التمهين لرخصة التعليم :

ومن أهم تلك الجوانب الايجابية الناتجة عن الترخيص لمزاولة مهنة التعليم:

١ . قصر التدريس على خريجي مؤسسات تكوين وإعداد المعلم من حيث التخصص والبرامج التربوية والأكاديمية التي يجتازونها.
٢ . إجراء اختبارات الكفايات التربوية تتصف بالجودة من حيث البناء والتطبيق وبيان أهميتها لقبول المعلمين واستمرارهم في هذا العمل .
٣ . وجود مركز مهني يهتم بتنمية المعلمين.
٤ . وجود ميثاق أخلاقي للمعلمين، (وهو معطل)، ويحتاج الدعم المعنوي والقانوني حتى يمكن تفعيله في الميدان التربوي.
٥ . العودة إلى تنفيذ اختبارات كادر المعلم على أن تتضمن جوانب أكاديمية وتربوية .

◙ ثاني عشر . أساليب تنفيذ رخصة المتعلم :

إن رخصة التدريس من الاتجاهات المعاصرة في مجال إعداد المعلم وتنميته مهنيًا التي تواكب مستجدات العصر وهي تحقق مخرجات مميزة تساعد في رفع مستوى المعرفة.

ومن أساليب تنفيذ رخصة التدريس ما يلي :

١ . وضع معايير الكفاءة والجودة وفق نظام تقييم وتقويم نظري وعملي تضعه لجنة متخصصة أو مؤسسة أكاديمية معتمده .
٢ . اعتماد الشهادات والإجازات من وزارة التربية والتعليم أو المؤسسة الأكاديمية المعتمدة ككلية التربية مثلا، وتعتبر تلك الشهادات والإجازات إضافة متقدمة وعملية في سجل المعلم، ويمكنه الحصول من خلالها على حوافز مادية .

٣ . لا يسمح ممارسة التعليم أو إداراته إلا لمن يملك رخصة التعليم أسوة بالدول المتقدمة، وتكون تلك الرخصة خاضعة للتجديد بعد سنوات تحدد في حينها، وعلى المعلم مواصلة سعيه الحثيث لتنمية ذاته وتعلم الجديد في مجال التعليم والإطلاع على المتغيرات والمستجدات واكتساب مهارات وخبرات جديدة في مجاله العلمي الأكاديمي والتربوي.

٤ . استحداث مراكز التنمية المهنية للمعلم تتولى تقديم برامج مخططة ومنظمة في كافة المجالات التي من شأنها رفع كفاءة المعلم .

وختامًا،

فإذا أُريدَ لمهنة التعليم أن تأخذ مكانتها في المجتمع ويعود لها بريقها الأصيل باعتبار حامل لوائها هو المعلم الذي كاد يكون روسولا؛ فالمعلم يتعامل مع أغلى وأثمن وأشرف ما في الانسان وهو عقله (والعقل مناط التفكير) حتى يصونه من الغزو الفكري الذي هو أحد سلبيات العولمة عامة، والعولمة الثقافية على وجه الخصوص؛ لذا على الجهات المعنية سواء كليات التربية أم الأكاديمية المهنية للمعلمين أم وزارة التربية و التعليم وكذلك وزارة التعليم العالي ... أن تبادر سريعًا بتفعيل الترخيص لمزاولة مهنة التعليم حتى تكون هناك تنمية مهنية شاملة للمعلم في الجانب الأكاديمي والجانب التربوي والجانب الثقافي، على أن يسبق ذلك تنمية خلقية وأخلاقية للمعلم؛ فالجانب الأخلاقي يعد إطارًا أساسيًا للترخيص لمزاولة مهنة التعليم انطلاقا مما ورد في ميثاق شرف المعلم المادة ١٧ :

يؤدي كل معلم عند بدء مزاولة العمل القسم التالي:

(أقسم بالله العظيم أن أؤدي عملي بالأمانة والشرف وأن التزم بمبادئ ميثاق شرف المعلم العربي واحترم قوانين المهنة وآدابها)

وهذه المادة تضمنت بين ثناياها قيمًا مثل الأمانة والحفاظ على شرف المهنة واحترام القوانين المنظمة للعمل بالمهنة بما فيها من تعهد والتزام نحو الأداء الأكاديمي والبحثي والأخلاقي والمجتمعي، وهذا في مجمله لن يتحقق إلا إذا أخذ الترخيص لمزاولة مهنة التعليم طريقه الجاد نحو تفعيله حتى لا تتم مساءلة المعلمين أخلاقيًا وقانونيًا وتربويًا.

المراجع

أسامة ماهر حسين (٢٠١١) : فعالية برنامج تدريبي مقترح لتنمية الكفاءة المهنية لدى معلمي التعليم الأساسي في مجال القياس والتقويم التربوي في ضوء نتائج اختبارات الترخيص لمزاولة مهنة التعليم والمعايير القومية لجودة المعلم في مصر، **مجلة المركز العربي للتعليم والتنمية**، م (١٨/ع٦٨)، ص ٢٩٢.

أماني صبري حسن خليل سالم (٢٠١٨): " ميثاق أخلاقي مقترح لمهنة التدريس من وجهة نظر خبراء التربية "، بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع، والدولي الخامس لكلية التربية، جامعة بور سعيد، بعنوان **أخلاقيات مهنة التدريس بين التطبيق والتغييب** في الفترة من ٣١ مارس ـ ١ / ١ إبريل ٢٠١٨، بمقر مدارس بور سعيد الدولية ص ص ٥٨٠ ـ ٥٩٥.

جاسم يوسف الكندري وهاني عبد الستار فرج (٢٠٠١): الترخيص لممارسة مهنة التعليم، رؤيه مستقبلية لتطوير مستوى المعلم العربي، **المجلة التربوية**، جامعة الكويت، مجلد (١٥)، ع (٥٨)، أبريل ص ٢٢ .

حسين كامل بهاء الدين (١٩٩٩) : **التعليم والمستقبل**، مكتبة الأسرة، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ١١٧ / ١١٨.

رنده عيد حسين، ومروان وليد المصري (٢٠١٧): تصور مقترح لتطوير عملية الترخيص لمزاولة مهنة التعليم بفلسطين في ضوء بعض التجارب الإقليمية والعالمية المعاصرة، **مجلة جامعة الأقصى**، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد ٢١ ، عدد (١)، ص ٣٢٣ .

سلطان على الحربي (٢٠١٥) : تصور مقترح لنظام رخصة التدريس لمعلمي التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات العالمية، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، تصدرها رابطة التربويين العرب، العدد الحادي والستون، جزء ثان مايو، ص ص ١٦٩، ص ص ١٩٣ : ٢٣٥ .

طلال سعد المطيري (٢٠١٧) : آراء المعلمين حول رخصة مزاولة مهنة التدريس، **مجلة العلوم التربوية**، مجلد (٢٥)، ع (٤) تصدرها كلية الدراسات العليا، جامعة القاهرة، أكتوبر، ص ص ١٢٠ . ١٥٢ .

عبد الله محمود محمد الجميل (٢٠٠٨) : **دور الإشراف التربوي في تمهين التدريس، تصور مقترح** السعودية الرياض، جامعة أم القرى، كلية التربية، ص ٨٥.

علي أحمد مدكور (٢٠٠٥) : **معلم المستقبل، نمو أداء أفضل**، القاهرة: دار الفكر العربي.

فيصل الطنيجي (٢٠٠٨) : أثر برنامج مقترح لتنمية المعرفة المهنية في إكساب معلمي دولة الإمارات العربية المتحدة لمعايير رخصة التدريس، **رسالة دكتوراه** غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن .

محمد أحمد غانم، ونجوى يوسف جمال الدين (٢٠١٦) : الخبرة الكندية في الترخيص لمزاولة المهنة التعليمية وإمكانية الاستفادة منها في مصر، **مجلة الإدارة التربوية**، ع (١١)، السنة ٣، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ص ١٣.

محمد غنيم سويلم (٢٠١١) : الترخيص المهني للمعلم في مصر : رؤية مقترحة في ضوء بعض الخبرات العالمية، **مجلة التربية**، مجلد (١٤)، ع (٣٤)، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ص ص ٦٥: ١١٢ .

المركز الوطني للقياس والتقويم (٢٠١١) : **المعايير المهنية للمعلمين**، دراسات وخبرات عالمية، الرياض .

منار محمد إسماعيل (٢٠١٢) : **تطوير التعليم في ضوء تجارب بعض الدول**، القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر، ص ١٦٩ . ١٧٠ .

منال عبد الخالق جاب الله (٢٠٠٦) : أخلاقيات مهنة المعلم في ضوء التحديات المستقبلية، **الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية**، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض . اللقاء الثالث ص ٢٠.

نسرين عبد الحكيم عبد الفتاح (٢٠٠٦) : دراسة مقارنة لنظام اعتماد المعلم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية وكوريا الجنوبية، وإمكانية الاستفادة منها في مصر، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، كلية التربية بنها، ص ٧٨ .

هاشم فتح الله عبد الرحمن (٢٠٠٠) : مقومات مهنة التعليم في الفكر التربوي الإسلامي، **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، تصدرها كلية التربية بالمنيا .

هالة أحمد إبراهيم محمد الجلاد (٢٠١٩) : الاتجاهات الحديثة في الترخيص لمزاولة مهنة التعليم وكيفية الاستفادة منها في مصر، بحث مرجعي مقدم إلى **اللجنة العلمية الدائمة لترقيات الأساتذة والأساتذة المساعدين**، القاهرة، وزارة التعليم العالي، المجلس الأعلى للجامعات ص ٦ ، ٧ ، ٨ .

◙ كتب مترجمة :

اليسون ماري ريدي (٢٠٠١) : **تأثير الخبرات الميدانية لبرامج إعداد المعلمين على إحساس الطلاب لفعالية التدريس قبل الخدمة**، دكتوراه، جامعة اولد دومينون Pro Quest متاح على :

http:www.eric.ed.gov./?q: license + of + professionl=leachig=slandards.

البزابيث جروفستين (٢٠١٥) : **ترخيص مزاولة المعلم مهنة التعليم، المفاهيم باستخدام ما تعرفه لتحسين التعليم**، مجلة سياسات التعليم العليا .

ستيفاني اراغون (٢٠١٧) : **ترخيص مزاولة مهنة التعليم بولاية اوكلاهوما**، معهد دراسات السياسة العامة بجامعة دنفر، لجنة التعليم .

كيرين كول (٢٠١٨) : **معايير التدريس المهني** . دراسة مقارنة، الجمعية الاسترالية لتعليم المعلمين، مجلد ٤٣، ع (٣)، جامعة صن شاين كوست، متاح على :

http://www.ro.ecu. ou/yte./vol43/iss3/6.

◙ مواقع :

http://www. doe.mass/licensure/acadmicprek12/Teacher license-Types-html.

http://www.K12.wa.us/certification/Teacher/professional R. aspx.

http://www.arkansased.gov/divvisions / educator.
http://www.Journals. Sagepab. Com / doi.
http://www.bsu.edu/ academics/ undergraduatestudy / catalog/ current. Year / colleges deptprog tic / Teacherlicensing